



# البصوٲ المحاسبية

دورية • علمية • متخصصة • محكمة • نصف سنوية

تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

في هذا العدد

## • مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية

د. محمد بن سلطان القباني السهلي  
أستاذ المحاسبة المشارك  
كلية إدارة الأعمال  
جامعة الملك سعود

## • التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على كفاءة عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

أ.د. خالد أمين عبد الله  
د. مهند أكرم مقبل أحمد  
جامعة العلوم المالية والمصرفية بالأردن

## • عرض كتاب:

### طرق البحث في المحاسبة

عرض  
د. عبيد المطيري د. شاهر العرود  
قسم المحاسبة  
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم

المجلد العاشر - العدد الثاني - ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

## مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية

د. محمد بن سلطان القباني السهلي

أستاذ المحاسبة المشارك

كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك سعود

## مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية

د. محمد بن سلطان القباني السهلي

أستاذ المحاسبة المشارك  
كلية إدارة الأعمال  
جامعة الملك سعود

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في السوق السعودي من خلال تطبيق مقياس الإفصاح، والشفافية الذي قدمته مؤسسة Standard & Poor على عينة من الشركات السعودية؛ لتحديد مدى ما تتمتع به التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات من شفافية. ويقوم هذا المقياس على فحص التقرير المالي السنوي للشركات للبحث عن مدى توافر عدد من البنود، أو المعلومات في التقرير المالي. وتنبع أهمية هذا البحث في السوق السعودي من كونه يحاول قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات السعودية، مستخدماً المقاييس المستخدمة عالمياً. ويساعد هذا الأمر. بلا ريب. على تطوير آلية الإفصاح في السوق السعودي.

وقد تناولت الدراسة العلاقة بين مؤشر الشفافية والإفصاح. وكل من: (١) حجم الشركة؛ (٢) المراجع الخارجي؛ (٣) القطاع؛ (٤) تمركز الملكية. وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع مستوى الشفافية في السعودية مقارنةً بأسواق الدول الناشئة. وقد توصلت الدراسة إلى تأثير حجم الشركة، والمراجع الخارجي على مستوى الشفافية في الشركات السعودية. وأوضحت النتائج، فضلاً عن ذلك، عدم وجود علاقة بين مستوى الشفافية وقطاع الصناعة، أو تمركز الملكية.

## ١ - مقدمة:

ربما كان من المناسب القول في مستهل هذه المقدمة: إن مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ المحاسبية التي تثير قلق المسؤولين عن أسواق المال، وواضعي المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر في جودة التقارير المالية المنشورة، وكفاءة السوق المالية أيضاً.

وتُعد الشفافية والإفصاح **Disclosure Transparency** إحدى الخصائص الرئيسة لجودة التقارير المالية التي يجب أن تتوفر في تلك التقارير حتى تتمكن من أداء الدور المنتظر منها. فالشفافية في التقارير المالية تلعب دوراً أساسياً في رفع كفاءة أسواق المال؛ مما يحقق أفضل تخصيص للموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشفافية تمثل إحدى ركائز حوكمة الشركات، حيث تساعد مجلس الإدارة على تقييم فاعلية الإدارة التنفيذية، وتمكنه من اتخاذ القرارات التصحيحية مبكراً قبل حدوث أي خلل في الوضع المالي للشركة. وقد أدى انهيار بعض الشركات المعروفة، وما تبعه من خسائر للمستثمرين إلى فقدان الثقة في التقارير المالية المنشورة، وما تتضمنه من معلومات، فضلاً عن فقدانها الثقة في مهنة المحاسبة، والمراجعة بصفة عامة. وفي هذا الخصوص ظهر بقوة مصطلح شفافية الإفصاح **Disclosure Transparency** بوصفه إحدى الخصائص الرئيسة لجودة التقارير المالية.

ومع أن موضوع الإفصاح من أكثر المواضيع نقاشاً في المحاسبة المالية خلال العقد الماضي، وعلى الرغم من اهتمام بعض الدراسات المحاسبية في المملكة مؤخراً بدراسة الإفصاح في المملكة بشكل عام؛ إلا أن قياس مستوى الإفصاح في الشركات السعودية لم يأخذ نصيبه من الدراسة، والبحث.

## ٢ - أهمية الدراسة وأهدافها:

ترجع أهمية البحث إلى كون الشفافية إحدى الخصائص الرئيسة لجودة التقارير المالية المنشورة لدرجة أنها أصبحت حالياً المعيار الرئيس لترتيب الشركات في أسواق المال العالمية، ولارتباط الشفافية والإفصاح في التقارير بمستوى كفاءة السوق المالية. وتكتسب الدراسة أهمية خاصة لقياسه مستوى شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات السعودية باستخدام المقاييس الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة، ومن ثم مقارنة الواقع السعودي مع تلك الدول.

وتزداد أهمية شفافية الإفصاح في السوق السعودي بصفة خاصة؛ نظراً لقلّة عدد المؤسسات المالية والشركات المتخصصة في تقديم المعلومات، والتحليل المالي، أو تقديم الاستشارات المالية، مما يجعل التقارير المالية المنشورة للشركات المصدر الأساس الذي يمكن المستثمرين من الاعتماد عليه في الحصول على المعلومات عن الشركات، بغية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتحتل الشفافية والإفصاح أهمية بالغة في المملكة نسبة لحدثة السوق المالية، لاسيما بعد صدور عدد من التوصيات التي تدعو إلى رفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق السعودي. وكذلك بعض التقارير التي تشير إلى وجود نقاط ضعف في حوكمة الشركات: خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح.

تهدف هذه الدراسة، بناءً على ما تقدم ذكره، إلى قياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في السوق السعودي من خلال تطبيق مقياس الإفصاح والشفافية الذي قدمته مؤسسة Standard & Poor على عينة من الشركات السعودية: لتحديد مدى ما تتمتع به التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات من شفافية. وتهدف هذه الدراسة بشكل خاص إلى دراسة مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة في المملكة من الجوانب التالية:

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين.
- الشفافية المالية، والإفصاح عن المعلومات.
- هيكل مجلس الإدارة، والإجراءات.
- مقارنة مستوى الإفصاح بين قطاعات السوق المالية.

ولمعرفة تأثير بعض العوامل على مستوى الإفصاح في المملكة، تتناول الدراسة العلاقة بين الشفافية والإفصاح وكل من: (١) حجم الشركة: (٢) المراجع الخارجي: (٣) القطاع: (٤) تمركز الملكية. وسيتم تقسيم باقي أجزاء هذه الدراسة إلى أقسام رئيسة، هي: الدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة، وتأتي بعد ذلك نتائج الدراسة، ثم الخلاصة والتوصيات.

### ٣- الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة الدراسات المتعلقة بالشفافية والإفصاح وتداخلها، يفرض علينا هدف الدراسة الرئيس التركيز على أهم الدراسات التي تناولت كيفية قياس شفافية الإفصاح.

#### ٣-١- دراسات تناولت كيفية قياس شفافية الإفصاح

قدم عدد من الباحثين بعض المقاييس لشفافية الإفصاح منها، على سبيل المثال المقياس الذي قدمه (Bushman et al (2003). ووفقاً لهذا المقياس، تتحقق شفافية الإفصاح في التقارير المالية إذا توافرت في تلك التقارير خمس خصائص، هي: الإفصاح عن المعلومات المالية (مثل الاستثمارات طويلة الأجل، ومعلومات عن القطاعات التي تتكون منها الشركة، ومعلومات عن الشركات التابعة)،

والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالحوكمة (مثل المستثمرين الرئيسيين في الشركة، ونسبة وملكيتهم للأسهم، والمديرين، ومجلس الإدارة، واللجان التابعة له)، وحادثة الإفصاح (مدى تكرارية التقارير المالية، وعدد البنود التي تتضمنها التقارير الفترية)، والإفصاح عن السياسات المحاسبية (مثل طرق تجميع قوائم الشركات التابعة، واستخدام المخصصات والاحتياطيات)، ومصادقية الإفصاح (مدى مراجعة تلك التقارير من أحد مكاتب المحاسبة المعروفة (المهمة).

قدمت بعض المنظمات الدولية بعض المؤشرات للشفافية والإفصاح، منها- على سبيل المثال- المؤشر الذي قدمته منظمة التنمية والتعاون الدولي OECD، ووفقاً لهذا المؤشر تتحقق شفافية الإفصاح في التقارير المالية إذا تضمن الإفصاح في تلك التقارير ثمان معلومات أساس، هي: النتائج المالية والتشغيلية، وأهداف الشركة، والملاك الرئيسيين للأسهم، وحقوق التصويت، وأعضاء مجلس الإدارة، والمديرين، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمخاطر التي تواجه الشركة، والعاملين، والأطراف ذوي المصالح في الشركة، وهيكل الحوكمة وإجراءاتها. (OECD 2004)

وعلى الرغم من محاولات الباحثين، والمنظمات في هذا الخصوص، إلا أن المقياس الأكثر شهرة الذي اعتمدت عليه معظم- إن لم يكن كل- الدراسات التي تناولت قياس شفافية الإفصاح هو ذلك المقياس الذي قدمته شركة Standard & Poor المالية. ووفقاً لهذا المقياس تتحقق الشفافية في التقارير المالية إذا تضمن الإفصاح في تلك التقارير ٨٣ بنداً، أو معلومة من تلك المعلومات اللازمة لقيام المستثمرين باتخاذ قرارات استثمارية سليمة، مع إعطاء تلك البنود أوزاناً، أو نقاطاً مختلفة حسب أهميتها للمستثمرين، بحيث يصل مجموع النقاط في هذا المقياس إلى ١٠٠ نقطة.

### ٣-٢- دراسات قياس مستوى الإفصاح

اعتمدت بعض الدراسات المقاييس المشار إليها في: ٣-١ أعلاه لقياس مستوى الإفصاح في بيئة مالية معينة. وفي هذا الخصوص قام Patel and Dallas (2002) بتطبيق هذا المقياس لتحديد درجة الشفافية التي تتمتع بها الشركات العاملة في أسواق رأس المال في كل من: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، أستراليا، واليابان، ودول جنوب شرق آسيا، وبعض الدول في أمريكا اللاتينية. وأظهرت الدراسة أن الشركات التي تعمل في أسواق رأس المال في كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا كانت أكثر الشركات شفافية؛ بينما كانت الشركات التي تعمل في أسواق رأس المال في دول أمريكا اللاتينية أقل الشركات شفافية.

وفي الاتجاه نفسه قام Patel et al (2002) بتطبيق هذا المقياس لقياس شفافية الإفصاح للشركات التي تعمل في تسعة عشر سوقاً من الأسواق الناشئة في كل من آسيا: (الصين، والهند،

وأندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، وباكستان، والفلبين، وتايلاند)، وأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، والمكسيك، وبيرو)، وأوروبا، والشرق الأوسط (جمهورية التشيك، والمجر، وبولندا، وتركيا، وجنوب إفريقيا). وقد وجدت الدراسة أن الشركات التي تعمل في أسواق رأس المال في آسيا بالإضافة إلى جنوب إفريقيا كانت الأفضل من حيث مستوى الشفافية: مقارنة مع الشركات التي تعمل في الأسواق الأخرى، خصوصا أسواق دول أمريكا اللاتينية.

وفي مصر قام الصادق وعبيد (٢٠٠٧م) بقياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المتداولة في السوق المصرية من خلال استخدام مقياس Standard & Poor الذي تم استخدامه في قياس تلك الشفافية في الولايات المتحدة. وتبين من الدراسة أن مستوى الشفافية في مصر يقل كثيرا عن مستوى الشفافية في الولايات المتحدة، وإن كان يقترب من ذلك المستوى في الدول التي تمتلك أسواقا لا زالت ناشئة مثل السوق المصرية.

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، فقد اهتمت الدراسات التي تناولت الإفصاح بعدد من الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالإفصاح. حيث ركزت بعض الدراسات على المتطلبات العامة للإفصاح (تركي، ١٤٠٥هـ)، في حين تناولت دراسات أخرى الجوانب المرتبطة بالالتزام بمعيار العرض، والإفصاح، والعوائق التي تعترض هذا الالتزام (الملحم، ١٩٩٧م). ويلاحظ هنا قلة الدراسات التي تناولت مقياس الإفصاح والشفافية.

ولعل دراسة عبد السلام تركي (١٤٠٥هـ) حول متطلبات الإفصاح العامة، وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية من أوائل الدراسات التي تعرضت للإفصاح في المملكة. وقد توصلت الدراسة المعنية إلى أن "المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية غير كافية لتلبية حاجات المستفيدين".

أما بهجت (١٤٠٦هـ) فقد ركز على الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه. ونشير نتائج دراسته، من ناحية عامة، إلى وجود اختلافات كبيرة في مستوى الإفصاح بين الشركات محل الدراسة، الأمر الذي يتطلب تدخل السلطات المعنية لضمان توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

أما سجيبي (١٩٩٧م) فقد ركز على قياس درجة وجود الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية السعودية. وقد قام الباحث بإعداد مؤشر للمعلومات المحاسبية يحتوي على خمسين بنداً وفقاً للمنهجية المستخدمة في (Buzby, 1975 و Adlikay and Tondkar, 1992). وقد توصل الباحث إلى انخفاض درجة الإفصاح في الشركات الصناعية بصورة عامة.

وناقش الملحم (١٩٩٧م) مدى التزام الشركات المساهمة السعودية عن إعداد تقاريرها بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي طبقاً لنظام الشركات السعودي، ومعيار العرض والإفصاح العام وقد تبين من الدراسة عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات الإلزامية. وقد تراوحت نسبة الالتزام بين ٥٩,٦٢% كحد أدنى و ٩٠,٧٧% كحد أقصى. أما النسبة العامة لعدم الالتزام فقد كانت ٢١%. وقد انتهى الباحث إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها تعني أن حجم الإجراءات المتبعة للرقابة على عملية الالتزام بواسطة وزارة التجارة أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يعدّ غير كاف.

هذا، وقد أوضحت دراسة الخيال (١٤٠٩هـ)، في السياق نفسه، أنه لا يوجد اتفاق بين قطاعات المستفيدين الرئيسيين بشأن متطلبات العرض والإفصاح في المملكة، وأن اشتراطات معيار العرض والإفصاح لا تفي بكل احتياجات المستفيدين حالياً، وفي المستقبل. وأوضحت الدراسة أن هناك تبايناً في درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من شركة إلى أخرى، وأنه لا يوجد التزام لعدد من الشركات بالمعيار بدرجات متفاوتة.

وتناول الرزين (٢٠٠٤م) التفاعل بين الإفصاح الإخباري، والاختياري في التقارير السنوية للشركات السعودية، حيث صنف بيانات الإفصاح إلى ثلاثة مؤشرات: (١) مؤشر للمعلومات الإخبارية، (٢) مؤشر للمعلومات الاختيارية ذات العلاقة بالمعلومات الإخبارية، (٣) مؤشر للمعلومات الاختيارية التي ليس لها علاقة بالمعلومات الإخبارية. وقد تم بناء المؤشر الأول اعتماداً على المعلومات الإلزامية في معيار العرض والإفصاح السعودي الصادر من وزارة التجارة عام ١٩٩٢م. أما مؤشرات الإفصاح الاختياري فقد تم بناؤها اعتماداً على المعلومات التي تُعد ضرورية إلا أنها غير إلزامية وفقاً للمعيار السعودية. وقد أوضحت الدراسة وجود علاقة بين المؤشر الأول والثاني، بينما لا توجد علاقة بين مؤشري المعلومات الاختيارية. وعلى الرغم من أهمية دراسة الرزين (٢٠٠٤م) إلا أنها تركز على العلاقة بين المؤشرات أكثر من قياس درجة الإفصاح، ولا يخلو بناء مؤشرات الدراسة من الحكم الشخصي غير الموضوعي (Botosan, 1997). فضلاً عن ذلك، يعني اعتماد الدراسة على المعيار الصادر عام ١٩٩٢م عدم حداثة نتائج الدراسة.

وتتنوع أهمية الدراسة الحالية من كونها تحاول قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات السعودية باستخدام أحد أهم المقاييس العالمية في ضوء التطورات التي يشهدها سوق الأوراق المالية السعودية بعد تأسيس هيئة السوق المالية، وتركيزها على تطوير آلية الإفصاح في السوق السعودية من خلال سن الأنظمة، والقوانين المتعلقة بالإفصاح والشفافية.



#### ٤- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الإيجابي **Positive Theory** الذي يقوم على تجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ومن ثم تحليل تلك النتائج، ومحاولة تقديم بعض التفسيرات العملية والنظرية لها. ويعد هذا المنهج أكثر مناسبة لأهداف الدراسة. وفيما يلي شرح مفصل للمنهجية المستخدمة.

يتحدد الإطار النظري للدراسة من دوافع الإدارة إلى تقديم معلومات أقل إلى المستثمرين بهدف تغليب مصالحها على مصالح المستثمرين. إلا أن أهمية الإفصاح ضمن آليات الحوكمة لتنشيط أسواق رأس المال جعل الهيئات النظامية، والمهنية تتدخل بصورة مباشرة في تنظيم عملية الإفصاح. وعليه، اتجه عدد من الباحثين، والمؤسسات المالية إلى قياس جودة الإفصاح عن طريق تطوير مؤشرات، ولكن تظل هذه المؤشرات مرتبطة بالبيئة النظامية والمهنية للدولة المعنية. وفيما يلي تفصيل للمنهجية المستخدمة.

#### ٤-١ - مؤشر الإفصاح المحاسبي:

يُعد الإفصاح المحاسبي عاملاً محورياً في حوكمة الشركات، حيث تعني جودته انعكاساً مباشراً لتشغيل آليات الحوكمة بكفاءة عالية. ومن هنا بدأت أنظار عدد من الباحثين تتجه إلى قياس جودة الإفصاح المحاسبي، كما اتجه عدد من المؤسسات المالية لتطوير مقاييس، أو مؤشرات تستخدم للحكم على جودة الإفصاح المحاسبي. اعتمد بعض الباحثين في دراسة جودة الإفصاح في بيئة معينة، على مؤشرات طورها مؤسسات وهيئات عالمية معروفة، مثل: مؤشر S&P، ومؤشر مؤسسة المحللين الماليين AIMR (Lang and Lundholm, 2000)، بينما اعتمد عدد آخر من الباحثين على مقاييس خاصة طوروها في دراساتهم (مثل، Miller 2002, Cheung et al , 2010).

بناءً على ما تقدم، تعتمد هذه الدراسة في تطوير الإفصاح على أهم مؤشرات المقبولة عالمياً، بالإضافة إلى المتطلبات الإضافية المتعلقة به في المملكة العربية السعودية. ويجدر القول في هذا الخصوص إن المؤشر الأشمل، والأكثر قبولاً من قبل الباحثين والمؤسسات المالية العالمية هو المؤشر الذي قدمته مؤسسة Standard & Poor المالية الأمريكية المعروفة في أكتوبر من عام ٢٠٠٢ م. ويقوم هذا المقياس على فحص التقرير المالي السنوي للشركة للبحث عن مدى توافر ٨٣ بنداً، أو معلومة من المعلومات في الإفصاح الذي يتضمنه هذا التقرير المالي التي يضمن توافرها في التقرير المالي تحقيق الشفافية الكاملة للإفصاح. وقد أعطى التقرير المعلومات أوزاناً متساوية، غير أنه أعطى أخرى أوزاناً

أكبر من غيرها ليكون مجموع أوزان المؤشر ١٠٠ نقطة. هذا، وقد تم تقسيم تلك المعلومات إلى ثلاث مجموعات فرعية، هي:

- معلومات تختص بهيكل الملكية، وحقوق المستثمرين (١٨ معلومة).
  - معلومات تختص بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (٣٠ معلومة).
  - معلومات تختص بهيكل مجلس الإدارة وعملياته (٣٥ معلومة).
- ولتحقيق أغراض هذا البحث، تم تطوير مؤشر خاص بالمملكة بالاستعانة بمؤشر مؤسسة Standard & Poor مع إجراء التعديلات التالية:

١ - تعديل بعض بنود معلومات الإفصاح بما يتفق مع المتطلبات النظامية، والمهنية في المملكة العربية السعودية.

٢ - إعطاء أوزان متساوية لجميع بنود المعلومات.

٣ - إضافة ثمانية بنود للمعلومات تتعلق بالقوائم المالية، وترتيب عرض هذه البنود في القوائم المالية، وترتيب عرض القوائم المالية في التقرير المالي، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المتعلقة بالسياسات المحاسبية، والقيمة العادلة لبعض الأصول التي لا تسمح المعايير السعودية بتطبيق القيمة العادلة لها، مثل الاستثمارات العقارية.

٤ - إضافة بند من بنود المعلومات يتعلق بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة سواء تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة بالميزانية، أو في تقرير مجلس الإدارة. ويظهر في الملحق رقم (١) المؤشر الذي تم تطويره في هذه الدراسة.

#### ٢-٤- الدراسة الميدانية

نظراً لأن الهدف الرئيس للدراسة هو تطوير مؤشر لجودة الإفصاح المحاسبي، وبما أنه لا يدخل ضمن أهداف الدراسة التعرف على تطور مستوى الإفصاح في الشركات السعودية من سنة لأخرى، يتم تحديد عينة الدراسة بما يخدم الهدف الرئيس لها. وفي ضوء ذلك تم تحديد العينة وفقاً لما يلي:

١. تغطي الدراسة فترة مالية واحدة ممثلة في الفترة المالية عن السنة المالية ٢٠٠٩ م. ونظراً، لأن المؤشر يركز على البيانات المالية السنوية ويتضمن معلومات من تقرير مجلس الإدارة، فإن تركيز الدراسة الميدانية ينصب على التقارير المالية السنوية، ولا يتطرق إلى القوائم المالية الأولية.

٢. في سياق التركيز على القوائم المالية السنوية، تم التركيز على القوائم المالية التي تنتهي فترتها المالية في ٣١ ديسمبر، واستبعاد الشركات التي تنتهي فترتها المالية في أي تاريخ آخر.

٣. تم اختيار سبعة قطاعات من قطاعات سوق الأسهم السعودية للسماح بمقارنة الإفصاح في القطاعات المختلفة من حيث النشاط. وقد تم استبعاد القطاع المالي، وقطاع التأمين؛ لأن هذه القطاعات لها متطلبات إفصاح إضافية تفرضها مؤسسة النقد لما لهذه القطاعات من حساسية عالية، كما أنها تعتمد على معايير المحاسبة الدولية على خلاف القطاعات الأخرى التي تتبع المعايير السعودية. كما تم استبعاد القطاعات التي لم تكتمل بشأنها المعايير المحاسبية الأساس في المملكة، مثل قطاع العقارات، وقطاع المقاولات.

وبناء على ذلك فقد انحصرت عينة الدراسة في ستة قطاعات، هي:

١. الصناعات البتروكيماوية
٢. الأسمنت
٣. الزراعة، والصناعات الغذائية
٤. الاستثمار الصناعي
٥. الاتصالات، وتقنية المعلومات
٦. التشييد والبناء
٧. النقل

وتعد هذه القطاعات من القطاعات النموذجية لتطبيق مثل هذه الدراسات في أية بيئة اقتصادية فعلى سبيل المثال، يُعد قطاع الأسمنت وقطاع الصناعات البتروكيماوية من الصناعات المميزة في السوق السعودية. ذلك، لأن قطاع الأسمنت من القطاعات التقليدية في السوق السعودية، وأسواق المال الإقليمية والعالمية. ويُعد قطاع البتروكيماويات من القطاعات التي تتميز بها البيئة الاقتصادية السعودية، حيث يتركز معظم الناتج القومي للمملكة العربية الصناعية في الصناعات المعتمدة على النفط، ولهذا لا بد من دراسة هذا القطاع في أية دراسة تتناول البيئة السعودية.

وخضع اختيار العينة داخل كل قطاع لبعض الشروط. ولهذا وضعت الشروط التالية عند تحديد الشركات الداخلة في العينة من كل قطاع:

- أن تكون الشركة مقيدة في السوق لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، وقد وُضع هذا الشرط بشكل حكمي حتى يتم استبعاد الإفصاح الإضافي، أو القصور في الإفصاح الناتج عن حداثة الشركة.

- أن تحقق الشركة أرباحاً في الفترة المالية الحالية، والفترة المالية المقارنة لاستبعاد أثر الخسائر، وأثر التحول من الخسارة إلى الربح على مستوى الإفصاح.
- نظراً لأن للمراجعة الخارجية دوراً كبيراً في التأثير في مستوى إفصاح الشركة، استهدفت الدراسة الميدانية مقارنة مستوى الإفصاح للشركات التي يراجع قوائمها المالية الأربعة الكبار 4 Big، وشركات يراجع قوائمها المالية مراجعون من المكاتب الوطنية، ويراعى في العينة المستهدفة ما يلي:
- أن لا تكون الشركة قد غيرت مراجعها السابق في السنة الحالية، أي أن المراجع الحالي هو مراجع الشركة للسنة السابقة، وذلك لاستبعاد أثر تغيير المراجع على تغيير مستوى الإفصاح.
- أن يراجع القوائم المالية للشركة مراجع خارجي واحد لاستبعاد أثر مشاركة أكثر من مراجع على مستوى الإفصاح.
- أن تكون الشركة خلال سنة الدراسة قد تلقت تقريراً مطلقاً من دون أية فقرات خاصة بلفت الانتباه: لأن الشركات التي تتلقى تقارير متحفظة قد تميل إلى زيادة الإفصاح لتفادي أثر التحفظ على المستثمرين، أو قد يرجع التحفظ، أو لفت الانتباه إلى عدم كفاية الإفصاح في الأساس. وقد ترتب على الإجراءات، والشروط السابقة الحصول على عينة مكونة من ٢٣ شركة.

#### ٣-٤- متغيرات الدراسة

تم تحديد المتغيرات وفقاً لما هو مستخدم في الدراسات السابقة على النحو التالي:

مقياس مؤشر الشفافية: مجموع النقاط الكلي (٧) لمجموع نقاط المتغيرات التابعة (٧١: ٧١٣).

المتغيرات التابعة: تتكون المتغيرات التابعة من ١٣ متغيراً (٧١: ٧١٣)، ويوضح الجدول التالي هذه المتغيرات:

### جدول (١)

#### المتغيرات التابعة

المتغير	المتغير	المتغير
هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	الشفافية في حق الملكية	Y1
	تمركز الملكية	Y2
	إجراءات التصويت	Y3
الشفافية المالية والإفصاح	نشاط الشركة	Y4
	السياسات المحاسبية	Y5
	تفاصيل السياسات المحاسبية	Y6
	الأطراف ذات العلاقة	Y7
	المراجع الخارجي	Y8
هيكل مجلس الإدارة وعملياته	هيكل مجلس الإدارة	Y9
	دور المجلس	Y10
	تدريب أعضاء المجلس والمكافآت	Y11
	رواتب المديرين	Y12
معلومات القوائم المالية	معلومات القوائم المالية	Y13
مجموع النقاط الكلي		

ويتم تحديد المقياس لكل متغير تابع كما يلي :

مقياس المتغير التابع = مجموع نقاط الشركة في المتغير / مجموع النقاط في مؤشر الإفصاح للمتغير  
التابع

أما المتغيرات المستقلة فهي كما في الجدول التالي:

جدول (٢)  
المتغيرات المستقلة

Size الحجم	بالوغارتم الطبيعي لمجموع الأصول
Auditor المراجع	١ = المكاتب الأربعة Big 4 ٢ = المكاتب الأخرى
Sector القطاع	١ = الصناعات البتروكيماوية ٢ = الأسمنت ٣ = الزراعة، والصناعات الغذائية ٤ = الاستثمار الصناعي ٥ = الاتصالات، وتقنية المعلومات ٦ = التشييد والبناء ٧ = النقل
تمركز الملكية/ نسبة الأسهم الحرة Free Floated Percentage	عدد الأسهم الحرة على عدد الأسهم الكلي

#### ٤-٤- أسلوب جمع البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال موقع السوق (تداول) الذي ينشر كامل التقارير المالية المدرجة في السوق السعودية، بما في ذلك تقرير مجلس الإدارة.

ولقياس مستوى الإفصاح باستخدام المؤشر الذي تم تطويره لهذا الخصوص، تم إتباع ما يلي:

١ - إعداد قائمة إفصاح تتضمن عناصر المؤشر، وتشمل أسئلة عن كل مفردة من مفردات مؤشر الإفصاح.

٢ - تتم الإجابة عن كل سؤال من أسئلة القائمة بـ "نعم"، أو "لا"، أو "غير مطبق"، بحيث تعني الإجابة بنعم أن مفردة الإفصاح موجودة، وتعني الإجابة بلا أنها مطلوبة وغير موجودة، وتعني الإجابة بغير مطبق أن المفردة ليست مطلوبة، أو غير متطابقة مع الشركة.

- ٣ - لا يتم الإلتفات لمفردات الإفصاح التي لا يتضمنها المؤشر لأن هذه المفردات تعد من قبيل الإفصاح الاختياري التي لم تدخل في نطاق الدراسة.
- ٤ - بعد الإجابة على كل الأسئلة يتم جمع المفردات التي تمت الإجابة عليها بنعم وقسمتها على إجمالي الأوزان (مطروحا منها الأوزان المقابلة للأسئلة التي تمت الإجابة عليها بـ "غير مطابق") لتحويلها إلى نسبة مئوية.
- وُعد مجموع النقاط الفعلي (٧) الذي تم التوصل إليه في النقطة (٤) أعلاه مؤشر الشفافية، وهو المتغير الفعلي للدراسة. وسوف تتم دراسة هذا المتغير (٧) حسب الحجم، وجودة المراجع الخارجي، ونوع الصناعة، وتمركز الملكية. كما ستتم دراسة تأثير المقاييس الفرعية الثلاثة عشر المكونة للمؤشر الكلي (٧). وسيتم عرض النتائج الإحصائية في القسم التالي من الدراسة.

#### ٥- النتائج :

#### ١-٥- الإحصاءات الوصفية:

يوضح الجدول (١) ملخصاً بالإحصاءات الوصفية لأهم المتغيرات في الدراسة.

#### جدول رقم (٣)

الوصف الإحصائي لأهم متغيرات الدراسة

عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٣	٢٣٤٩٤	٦٢٥٤٤	١٦٦	٢٩٦٨٦١
٢٣	٣٥٧٢	٧٠٠٨	٦٨	٣٠٠٠٠
٢٣	٣٦١	٧٠٠	١١	٣٠٠٠
٢٣	١٩٦١٩	٥٢٠٣٥	٣٩٢	٢٤٨٢٥٠
٢٣	٦٧٨٢	١١٥٩٩	٣٨٤	٥٦٠٠١
٢٣	٥١%	٠٠,٧٧	٤٠%	٧٠%

ووفقاً للجدول رقم (٣)، يبلغ متوسط الأصول ٢٣٤٩٤ مليون ريال، في حين يبلغ الانحراف المعياري للأصول ٦٢٥٤٤ مليون ريال. ويبلغ متوسط رأس المال ٣٥٧٢ مليون ريال، في حين يبلغ الانحراف المعياري لرأس المال ٧٠٠٨ مليون ريال. وفي حين يبلغ متوسط القيمة السوقية لأسهم شركات العينة ١٩٦١٩ مليون ريال، فإن متوسط القيمة السوقية للأسهم الحرة يبلغ ٦٧٨٢ مليون ريال. ويبلغ الانحراف المعياري ٥٢٠٣٥ و ١١٥٩٩ لجميع أسهم العينة، وللأسهم الحرة على التوالي. أما مؤشر الإفصاح فقد كان متوسطه ٥١% في حين تراوح المؤشر بين ٧٠% و ٤٠% لشركات العينة.

## ٢-٥- النتائج الرئيسية:

يظهر الجدول رقم (٤) مستوى شفافية الإفصاح على مستوى السوق السعودية بوصفهما كلاً من خلال حساب متوسط عدد النقاط التي حققتها شركات العينة مجتمعة، على النحو التالي:

### جدول رقم (٤)

#### مستوى شفافية الإفصاح للسوق السعودي

المستوى العام للشفافية	معلومات القوائم المالية	هيكل مجلس الإدارة، وعملياته	الشفافية المالية، والإفصاح عن المعلومات	هيكل الملكية وحقوق المساهمين
% ٥١,٠١	% ٨٦,٢٤	% ٤٨,٦٠	% ٥٣,٩٢	% ١٩,٨٤

وبالنظر إلى مستوى الشفافية في السوق السعودية ومقارنته مع مستوى الشفافية في السوق الأمريكية يمكن القول أن مستوى الشفافية في السعودية يقل كثيراً عن مستوى الشفافية في الولايات المتحدة كما يوضح الجدول رقم (٥). ويعد ذلك من الأمور الطبيعية في ضوء الأخذ في الحسبان أن الولايات المتحدة تمتلك واحداً من أقوى أسواق المال في العالم، وتمتاز بقوة البنية القانونية والتشريعية، الأمر الذي يفرض ضغوطاً كبيرة على الشركات لزيادة مستوى الشفافية، مقارنة مع ما هو موجود في السعودية.

### جدول رقم (٥)

#### مستوى شفافية الإفصاح للسوق الأمريكية

المستوى العام للشفافية	هيكل وعمليات مجلس الإدارة	الشفافية المالية، والإفصاح عن المعلومات	هيكل الملكية وحقوق المساهمين
% ٩٨,٣	% ٩٩	% ٩٨	% ٩٨

المصدر: Patel et al (2002)

وإذا كان مستوى الشفافية في السوق السعودية يعد منخفضاً إلى حد كبير بالقياس للولايات المتحدة، إلا أن مستوى الشفافية في السعودية يُعد أفضل من عدد من أسواق الدول الناشئة كما يظهرها الجدول رقم (٦).



جدول رقم (٦)  
مستوى الإفصاح لأسواق عدد من الدول الناشئة

اسم الدولة	المستوى العام للشفافية
الصين	% ٤٤
الهند	% ٤٠
أندونيسيا	% ٣٨
كوريا	% ٤٥
ماليزيا	% ٤٣
باكستان	% ٣٧
الفلبين	% ٢٩
تايلاند	% ٤٩
الأرجنتين	% ٢٩
البرازيل	% ٣٢
شيلي	% ٣٢
المكسيك	% ٢٤
بيرو	% ٢٢
جمهورية التشيك	% ٣٧
المجر	% ٤٣
بولندا	% ٣٦
تركيا	% ٣٤
جنوب إفريقيا	% ٥٥

المصدر: Patel et al (2002)

وبوضوح الجدول السابق أن مستوى الشفافية في السعودية لا يتعد كثيرا عن مستوى الشفافية في الأسواق الناشئة، بل أنه يتفوق إلى حد ما- عن مستوى الشفافية في عدد من الدول، مثل: الصين، وكوريا، وماليزيا، وتركيا.

وتشير النتائج إلى وجود اختلاف في مستوى الشفافية بين الشركات، حيث يتراوح مستوى الشفافية بين ٦٩,٥٧% و ٤٠,٢٢%، وهو الأمر الذي يشير إلى اختلاف مستوى الحوكمة من شركة إلى أخرى. وقد

يرجع ذلك إلى أن قواعد حوكمة الشركات ما تزال حتى الآن هي قواعد استرشادية، وليست ملزمة للشركات. وتشير النتائج، بالنظر إلى المكونات الأربعة للشفافية، إلى أن المجموعة الرابعة الخاصة بمعلومات القوائم المالية هي الأقوى على مستوى الشركات المنفردة، أو السوق ككل، بينما كانت المجموعة الأولى الخاصة بهيكل الملكية، وحقوق المساهمين هي الأقل على مستوى الشركات المنفردة، أو السوق ككل.

### جدول رقم (٧)

#### النموذج العام

$$Y = a + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Auditor} + \beta_3 \text{Industry} + \beta_4 \text{Owner}$$

المتغيرات	$\beta$	t	الدلالة الإحصائية
A	٠,٠٦٣	٠,٣٥٩	٠,٧٢٤
الحجم	٠,٠٢٢	٢,٣٥٦	٠,٠٢٩
المراجع	٠,٠٧٤	٢,٤٨٧	٠,٠٢٢
الصناعة	٠,٠٠٤	٠,٥٦٨	٠,٥٧٧
الملكية	٠,٠٨٠	١,٢٦١	٠,٢٢٢
معامل التحديد Adjusted R2 = ٠,٥٠ اختبار تحليل التباين F = ٦,٧			

### ٣-٥- العلاقة بين الشفافية والمتغيرات المستقلة (الحجم، المراجع الخارجي، نوع

#### الصناعة، تركز الملكية):

يوضح الجدول (٧) النتائج الإحصائية لمدى تأثير مؤشر الشفافية بحجم الشركة، والمراجع الخارجي، وقطاع الصناعة، وتمرکز الملكية. وتظهر النتائج أن معامل التحديد (الانحدار الخطي) Adjusted R-squared للمؤشر الكلي للشفافية في الشركات محل الدراسة للبيانات المجمعة يبلغ ٥٠٪، وتظهر النتائج أن اختبار F للنموذج العام معنوي عند مستوى أقل من (٠,٠٠٢).

أما من ناحية تأثير حجم الشركة على الشفافية، تظهر النتائج أن اختبار t تبلغ قيمته (٢,٣٥٦) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٢٩)، مما يعني أنه ذو دلالة إحصائية. وتدل هذه النتائج على أن حجم الشركة ذو تأثير على مستوى الشفافية في الشركات السعودية.

أما من ناحية المراجع الخارجي، فقد أوضحت النتائج وجود علاقة بين مؤشر الشفافية، والمراجع الخارجي، حيث تظهر النتائج أن اختبار t لنوع مكتب المراجعة تبلغ قيمته (٢,٤٨٧) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٢٢) مما يعني أنه ذو دلالة إحصائية. وتشير هذه النتيجة إلى تأثير جودة المراجع (المكاتب

الكبيرة/المكاتب الصغيرة) على مستوى الشفافية في الشركات السعودية. وهذه النتيجة طبيعية حيث تُعدّ المكاتب الكبيرة ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب الصغيرة.

كما توضح النتائج في الجدول (٧) عدم وجود علاقة بين مستوى الشفافية، ونوعية الصناعة التي تنتمي إليها الشركات. فقد بلغ اختبار  $t$  (٠,٥٦٨) عند درجة معنوية قدرها (٠,٥٧٧) مما يعني أنه غير ذي دلالة إحصائية. وتعني هذه النتائج أن قطاع الصناعة لا يؤثر على مستوى الشفافية في السوق السعودية. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى عدم اكتمال معايير المحاسبة الخاصة بالقطاعات المختلفة في السوق السعودية حيث أن أغلب متطلبات الإفصاح في السعودية يغطيها معيار العرض والإفصاح العام.

أما تأثير تمركز الملكية على مستوى الشفافية فقد أوضحت النتائج عدم وجود تأثير معنوي له، حيث بلغ اختبار  $t$  (١,٢٦١) عند درجة معنوية قدرها (٠,٢٢٢)، مما يعني أنه غير ذي دلالة إحصائية. وهذا يعني، بالضرورة، عدم وجود علاقة بين مستوى الشفافية ومسألة تمركز الملكية في السوق السعودية. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى نوعية كبار الملاك في السوق السعودية، حيث أن أغلب كبار الملاك في الشركات السعودية جهات حكومية، أو شبه حكومية. ولا شك أن هذه الجهات لا تهتم بالشفافية مقارنة بالمؤسسات الاستثمارية. فالجهات الحكومية يغلب على استثماراتها طابع الدعم التنموي أكثر من الاستثمار.

#### ٥-٤- تأثير المكونات الفرعية لمؤشر الشفافية (المتغيرات التابعة):

بناءً على أن مؤشر الشفافية (Y) هو مؤشر تجميعي للمقاييس الفرعية الثلاثة عشر (Y1: Y13)، فمن المتوقع أن يختلف أثر المتغيرات المستقلة على كل مقياس منهم. لذا فقد قام الباحث بإعادة معادلة انحدار خطي Regression لكل واحد من المقاييس الثلاثة عشر، حيث يمثل المتغير التابع y أحد المقاييس الفرعية (Y1: Y13) بينما تمثل المتغيرات المستقلة (الحجم، والمراجع الخارجي، والقطاع، والملكية)؛ وهي نفس المتغيرات التي تم استخدامها في المعادلة الأصلية لمؤشر الشفافية. ويهدف هذا الاختبار لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على مقياس الشفافية الفرعي.

وقد بيّنت معادلات الانحدار وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على خمسة مقاييس فقط من المقاييس الثلاثة عشر، وهي: معلومات نشاط الشركة، وتفاصيل السياسات المحاسبية، والأطراف ذات العلاقة، ورواتب المديرين، ومعلومات القوائم المالية. وفيما يلي عرض لنتائج للمقاييس الخمس التي أوضحت النتائج وجود تأثير للمتغيرات المستقلة عليها:

#### ٤-٥-١- معلومات نشاط الشركة (Y4)

يوضح الجدول رقم (٨) النتائج الإحصائية لمدى تأثير معلومات نشاط الشركة بالمتغيرات المستقلة. ويوضح الجدول أيضاً أن المتغيرات المستقلة: الحجم، وقطاع الصناعة، وتمركز الملكية ليست ذات

دلالة إحصائية. ويعني هذا عدم وجود تأثير هذه المتغيرات على مستوى شفافية معلومات نشاط الشركة (Y4). أما المتغير المستقل المراجع الخارجي فيظهر الجدول وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين المراجع، وشفافية معلومات نشاط الشركة. فالنتائج تظهر أن اختبار t للمراجع الخارجي تبلغ قيمته (٣,٤٤٤) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٠٣) مما يعني تأثير معلومات نشاط الشركة بنوعية المراجع الخارجي للشركة.

#### جدول رقم (٨)

معادلة الانحدار لمعلومات نشاط الشركة Y4

$$Y_4 = a + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Auditor} + \beta_3 \text{Industry} + \beta_4 \text{Owner}$$

المقياس الإحصائي	B	T	الدلالة الإحصائية
A	٠,١٤٤		٠,٦٥٩
الحجم	٠,٠٢٥	١,٤٤٤	٠,١٦٥
المراجع	٠,١٨٧	٣,٤٤٤	٠,٠٠٣
الصناعة	٠,١٥٠	-١,٢٠١	٠,٢٤٥
الملكية	٠,١٢٩	-١,١١١	٠,٢٨٠
معامل التحديد Adjusted R2 = ٠,٦٧			

٢-٥-٤ - تفاصيل السياسات المحاسبية (Y6)

#### جدول رقم (٩)

معادلة الانحدار لمعلومات نشاط الشركة Y6

$$Y_6 = a + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Auditor} + \beta_3 \text{Industry} + \beta_4 \text{Owner}$$

المقياس الإحصائي	B	T	الدلالة الإحصائية
A	-٠,٣٠٣		٠,٤٥٧
الحجم	٠,٠٦٦	٣,٠٦٨	٠,٠٠٦
المراجع	٠,٠٤٨	٠,٧٠١	٠,٤٩٢
الصناعة	٠,٠٠٢	٠,١٢٤	٠,٩٠٣
الملكية	٠,١٧٧	١,٢٢١	٠,٢٣٧
معامل التحديد Adjusted R2 = ٠,٤١			

بين الجدول (٩) نتائج معادلة الانحدار لتفاصيل السياسات المحاسبية، حيث يبين الجدول وجود دلالة إحصائية لحجم الشركة فقط. فالنتائج تظهر أن اختبار  $t$  لحجم الشركة تبلغ قيمته (٣,٠٦٨) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٠٦). وهذا يعني تأثير حجم الشركة على الإفصاح المتعلق بالسياسات المحاسبية. أما باقي المتغيرات الثلاثة، فإن النتائج الإحصائية توضح عدم وجود علاقة بينها وبين مستوى الإفصاح في السياسات المحاسبية. ويلاحظ عدم تأثير المراجع على السياسات المحاسبية، فيما يوجد هذا التأثير على نشاط الشركة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن متغير تفاصيل السياسات المحاسبية يتم تناوله في التقارير المالية بشكل عام وفقاً لما جاء في معيار الإفصاح والعرض العام. ويحتاج متغير نشاط الشركة إلى تركيز من قبل المراجع الخارجي وفقاً للمتطلبات الخاصة لكل نشاط.

#### ٣-٥-٤- الأطراف ذات العلاقة (٧٧)

يتناول الجدول (١٠) النتائج الإحصائية للعلاقة بين شفافية الإفصاح عن معلومات الأطراف ذات العلاقة والمتغيرات المستقلة الأربعة، حيث يشير اختبار  $t$  إلى عدم وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الإفصاح عن معلومات الأطراف ذات العلاقة، وبين المراجع الخارجي ونوع الصناعة. وتشير النتائج الإحصائية إلى وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الإفصاح عن معلومات الأطراف ذات العلاقة، وبين حجم الشركة، وتمركز الملكية. وفي هذا الخصوص، يبلغ اختبار  $t$  لمتغير حجم الشركة (٣,٥٣٦) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٠٢). أما درجة اختبار  $t$  لمتغير تمركز الملكية فتبلغ قيمته (٢,٦٦٠) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠١٥). تدل هذه النتائج على أن حجم الشركة، وتمركز الملكية يؤثران بشكل عام على درجة الشفافية المتعلقة بمعلومات الأطراف ذات العلاقة. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات المحاسبية حيث أن الحجم وتمركز الملكية في عدد محدود من المستثمرين مما يرفع درجة الشفافية في الشركات.

#### جدول رقم (١٠)

##### معادلة الانحدار للأطراف ذوي العلاقة ٧٧

$$Y_7 = a + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Auditor} + \beta_3 \text{Industry} + \beta_4 \text{Owner}$$

المقياس الإحصائي	B	t	الدلالة الإحصائية
A	-٢,١٨٣		٠,٠١٢
الحجم	٠,١٤٨	٣,٥٣٦	٠,٠٠٢
المراجع	٠,١١٨	٠,٨٨٨	٠,٣٨٥
الصناعة	-٠,٠٠٧	-٠,٢٣٧	٠,٨١٦
الملكية	٠,٧٥٢	٢,٦٦٠	٠,٠١٥
معامل التحديد Adjusted R2 = ٠,٦٧			

#### ٤-٥-٤- رواتب المديرين (Y12)

يوضح الجدول (١١) النتائج الإحصائية لعلاقة الإفصاح عن رواتب المديرين بالمتغيرات المستقلة. وتظهر النتائج وجود علاقة إحصائية معنوية بين رواتب المديرين، والمراجع الخارجي فقط؛ فيما لا تظهر النتائج أية علاقة بين الإفصاح عن رواتب المديرين، وحجم الشركة، وقطاع الصناعة، وتمركز الملكية. وتشير النتائج في الجدول (١١) إلى أن اختبار  $t$  للمراجع الخارجي تبلغ قيمته ٢,٧٣٣ عند درجة معنوية قدرها (٠,٠١٣) مما يعني وجود علاقة إحصائية بين الإفصاح عن رواتب المديرين، والمراجع الخارجي. وتعني هذه النتيجة تأثير "نظرية الوكالة" على ممارسات المديرين فيما يتعلق بمستوى الإفصاح؛ مما يعني ضرورة وضع آليات وضوابط لتقليل تأثير الإدارة على الإفصاح المحاسبي.

#### جدول رقم (١١)

#### معادلة رواتب المديرين Y12

$$Y_{12} = a + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Auditor} + \beta_3 \text{Industry} + \beta_4 \text{Owner}$$

المقاييس الإحصائية	B	t	الدلالة الإحصائية
$\alpha$	١,١٥١-		٠,٧٧١
الحجم	٠,٠٠٤-	٠,١٤٨-	٠,٨٨٤
المراجع	٠,٢٣٧	٢,٧٣٣	٠,٠١٣
الصناعة	٠,٠٠٥	٠,٢٧٨	٠,٧٨٤
الملكية	٠,٣٧٢	٢,٠١٥	٠,٠٥٨
معامل التحديد Adjusted R2 = ٠,٢٢			

#### ٤-٥-٥- معلومات القوائم المالية (Y13)

توضح النتائج المتعلقة بالعلاقة بين معلومات القوائم المالية، والمتغيرات المستقلة تأثير تلك المعلومات بالمراجع الخارجي، وعدم تأثيرها بالحجم، والقطاع الصناعي، وتمركز الملكية. فالنتائج الإحصائية في الجدول (١٠) تشير إلى وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الإفصاح عن معلومات القوائم المالية والمراجع الخارجي، حيث يبلغ اختبار  $t$  للمراجع الخارجي (٢,٣٨٥) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٢٨). وهذا يعني أن حجم مكتب المراجعة ذو تأثير على الإفصاح عن المعلومات القوائم المالية. وهذه النتيجة تؤكد نتائج النموذج العام في الجدول رقم (٥) الذي أوضح تأثير نوعية المراجع الخارجي على مستوى الإفصاح.

## جدول رقم (١٢)

### معادلة القوائم المالية Y13

$$Y_4 = a + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Auditor} + \beta_3 \text{Industry} + \beta_4 \text{Owner}$$

المقياس الإحصائي	$\beta$	t	الدلالة الإحصائية
$\alpha$	٠,٧٧٠		٠,٠٥٩
الحجم	٠,٠٠٥	٠,٢٤٥	٠,٨٠٩
المراجع	٠,١٥٥	٢,٣٨٥	٠,٠٢٨
الصناعة	٠,٠٠٥	٠,٣٢٤	٠,٧٥٠
الملكية	٠,١٢٥	-٠,٨٩٩	٠,٣٨٠
معامل التحديد Adjusted R2 = ٠,٣٢			

## ٦. الخلاصة والتوصيات:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في السوق السعودية من خلال تطبيق مؤشر S&P للإفصاح على عينة من الشركات السعودية. وتنبع أهمية البحث من كونه يقدم مقياساً مقارناً للشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات السعودية، مما يساعد على تطوير آلية الإفصاح في السوق السعودية. وتناولت الدراسة العلاقة بين مؤشر الشفافية والإفصاح وتناولت، فضلاً عن ذلك، كلاً من: (١) حجم الشركة: (٢) المراجع الخارجي: (٣) نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة: (٤) تمركز الملكية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بالدول المتقدمة، وارتفاع مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بأسواق الدول الناشئة. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن حجم الشركة، ونوعية المراجع الخارجي ذو تأثير على مستوى الشفافية في الشركات السعودية. وهذه النتيجة طبيعية حيث أن كبر الشركة يفرض عليها ضغوطاً سياسية، وقانونية لرفع مستوى الإفصاح، كما أن مكاتب المحاسبة الكبيرة تُعد ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب الصغيرة.

وتوضح النتائج، فضلاً عن ذلك، عدم وجود علاقة بين مستوى الشفافية، ونوعية الصناعة، أو تمركز الملكية. ويمكن تفسير عدم تأثير القطاع بعدم اكتمال معايير المحاسبة الخاصة بالقطاعات المختلفة في السوق السعودية. ويمكن إرجاع عدم تأثير تمركز الملكية على الشفافية إلى نوعية كبار الملاك في السوق السعودية الذين هم - في أغلب الأمر - جهات حكومية ليس عليها ضغوط سياسية، أو قانونية، فضلاً عن كون هذه الجهات غير متطورة بذاتها فيما يتعلق بالإفصاح. والشفافية.

ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة الأطراف المعنية: خصوصاً هيئة السوق المالية، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في معرفة مستوى الإفصاح والشفافية في السوق السعودية، ومن ثمّ مساعدتهم على تطوير معايير الإفصاح المحاسبية على مستوى السوق ككل، وعلى مستوى تطوير وسائل الإفصاح والشفافية للقطاعات. ولا بدّ من القول هنا إنّ هذه الدراسة ذات أهمية للشركات الاستثمارية في السوق السعودية حيث أن القرارات الاستثمارية تعتمد في المقام الأول على المعلومات المتوفرة عن الشركات.

وعلى الرغم من حجم الجهد الذي بُذل في إعداد هذه الدراسة، وإخراجها لأبدّ من القول في نهايتها إنها لا تخلو من وجود الحدود ذات الطابع العلمي. من ذلك قصر الدراسة على قياس الإفصاح على سنة واحدة، دون أي الثقات إلى التغيير الذي يطرأ من فترة إلى أخرى. ومن ذلك أيضاً التركيز على عدد محدد من القطاعات وفقاً لما ذكر في أسباب اختيار العينة. ويضاف إلى ذلك كله التركيز على عدد محدد من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بوصفها متغيرات مستقلة دون غيرها.



## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ.
- هيئة السوق المالية، لائحة حوكمة الشركات، ١٤٢٨ هـ.
- الحسيني، محمد احمد، "مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥، الرياض، محرم ١٤١٣ هـ، ص ١٢٧-١٦٧.
- الصادق، زكريا، وإبراهيم عبيد "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة : دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري"، المؤتمر السنوي الرابع لكلية التجارة "الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية"، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
- الملحم، عدنان، "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات السعودية المساهمة"، جامعة الملك فيصل، غير محدد، ص ١٨-١٩.
- بهجت، محمد فداء الدين عبد المعطي، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه، جدة، مركز النشر العلمي- جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٦ هـ، ص ١٠٢.
- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، الرياض: مركز البحوث، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٤٠٥ هـ، ص ٨٩-٩١.
- توفيق، محمد شريف، "قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وقياس مدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية وفي معيار العرض والإفصاح العام"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٦١، الرياض رجب ١٤٠٩ هـ، ص ١٩٠.
- هيئة المحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة المالية، الرياض ١٤٢٠ هـ.
- سجيني، طلال إبراهيم عرابي، «قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية (دراسة عملية)»، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن (١٩٩٧)، ١٣٧-١٧٣.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Mulhem, A. (1997), **An Empirical Investigation of the Level of Financial Disclosure by Saudi Arabian Corporations**, Ph.D. Thesis, University of Hull, UK.
- Beaver, W. 1998. **Financial Reporting: an Accounting Revolution**. Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.
- Botosan, C. "Disclosure Level and the Cost of Equity Capital", **The Accounting Review**, Vol.72, 1997, pp.323-350.
- Bushman, R., Potosi, J and Smith, A "What Determines Corporate Transparency", **Journal of Accounting Research**, Vol.42, 2004, pp.207-252.
- Bushman, R and Smith, A "Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance", **Economic Policy Review**, April, 2003, pp.65-87.
- Cheung Yan-Leung, Ping Jiang, Weiqiang Tan "A transparency Disclosure Index measuring disclosures: Chinese listed companies" **Journal of Accounting Public Policy**, 29 (2010) 259–280
- Geiger, M and Ranghunandam, K. "Auditor Tenure and Audit Reporting Failures", **Auditing: Journal of Practice and Theory**, Vol.21, 2002, pp.67-80.
- Healy, P and Palepu, K "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and Capital Markets: A Review of The Empirical Disclosure Literature" **Journal of Accounting and Economics**, Vol.31, 2001, pp.405-440.
- Healy, P and Palepu, K "Effectiveness of Accounting-Based Dividend Covenants", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.12, 1990, pp.97-123.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), **Principles of Corporate Governance**, 2004.
- Patel, S and Dallas, G "Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results – United States", Governance. Standard and Poors, com, 2002.
- Patel, S., Balic, A and Bwakiva, L "Measuring Transparency and Disclosure at Firm-Level in Emerging Markets", **Emerging Markets Review**, Vol.3, 2002, pp.325-337.
- Lang, M., Lundholm, R., 2000. Voluntary disclosure and equity offerings: reducing information asymmetry or hyping the stock? **Contemporary Accounting Research**, 17 (4), 623–662.
- Miller, G., 2002. Earnings performance and discretionary disclosure. **Journal of Accounting Research**, 40 (1), 173–204.

Watts , R and Zimmerman , J " **Positive Accounting Theory** " , Prentice – Hall , Englewood Cliffs , New Jersey , 1986 .

Welker , M " Disclosure Policy , Information Asymmetry , and Liquidity in Equity Markets " , **Contemporary Accounting Research** , Vol.11 , 1995 , pp.801-827 .

## A Transparency Disclosure Index in Saudi Listed Companies

Mohammed Sultan Alsehali, Ph.D.

Associate Professor of Accounting

King Saud University-Riyadh

### Abstract:

This study addresses the question whether transparency matters among Saudi listed companies. We construct a comprehensive scorecard, based on the Standard and Poor Disclosure Index, in order to assess the transparency of 23 major Saudi listed companies. Based on the scorecard, we construct a Transparency Index (TI) which is used to assess these major Saudi listed companies during 2009. The results reveal that there is a positive and significant relation between company transparency and company size and the type of auditor (Big & Non-Big 4). When we further split the Companies into their industry and market sector, it is found that industry is not affecting the Disclosure Index. Finally, we find that ownership concentration is not affecting the level of disclosure in Saudi market.

ملاحق البحث

### ملحق (١) مؤشر الشفافية والإفصاح للشركات السعودية

الشفافية والإفصاح	الشفافية والإفصاح	الشفافية والإفصاح	الشفافية والإفصاح
١	هيكل الملكية وحقوق المساهمين ١-١ الشفافية بخصوص الملكية : <ul style="list-style-type: none"> <li>تقديم وصف لأنواع الأسهم؟</li> <li>استعراض أنواع المساهمين؟</li> <li>الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير مصدرة؟</li> <li>الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير مصدرة؟</li> <li>الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت؟</li> <li>الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم؟</li> </ul>		
٢-١	تمركز الملكية: <ul style="list-style-type: none"> <li>الإفصاح عن أكبر ١ أو ٣ أو ٥ أو ١٠ مساهمين ؟</li> <li>الإفصاح عن المساهمين الذين يملكون ١٠% ، ٥٠% ، ٣٠% من أسهم الشركة؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن نسبة الملكية المتداخلة/المتقاطعة؟</li> </ul>		
٣-١	إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين : <ul style="list-style-type: none"> <li>هل توجد فكرة لأهم الأحداث/الأوقات للمساهمين؟</li> <li>هل تتم مراجعة اجتماعات المساهمين (المحاضر)؟</li> <li>وصف إجراءات المقترحات خلال اجتماعات المساهمين؟</li> <li>هل يبلغ المساهمين بالاجتماعات غير العادية؟</li> <li>هل يتم ترشيح أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين؟</li> <li>وصف إجراءات الاستفسار من مجلس الإدارة؟</li> <li>هل التقرير المالي السنوي يشير أو ينشر لائحة حوكمة الشركة أو مبادئ الممارسات الرشيدة؟</li> <li>هل تم نشر النظام الأساسي للشركة؟</li> </ul>		
٢	الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات : ١-٢ نشاط الشركة : <ul style="list-style-type: none"> <li>هل يتم مناقشة إستراتيجية الشركة؟</li> <li>التقرير بالتفصيل عن أنواع النشاط الذي تمارسه الشركة؟</li> <li>هل تقوم الشركة بتقديم ملخص عن الاتجاهات والتغيرات في النشاط/الصناعة؟</li> <li>هل تقوم الشركة بتقديم تفصيل عن المنتجات/الخدمات التي تقدمها؟</li> </ul>		

م	الموضوع	نعم	لا
	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تقوم الشركة بتقديم تحليل للقطاعات وفقاً للأنشطة؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن حصتها الإجمالية في السوق ، أو حصتها لأحد أنشطتها؟</li> <li>هل تقوم الشركة بتقديم تنبؤات عن الدخل، بأي طريقة، بالتفصيل؟</li> <li>هل يتم الإفصاح عن كميات وأحجام المنتجات أو المخرجات؟؟</li> <li>هل تقدم الشركة تنبؤات عن المنتجات/المخرجات، بأي طريقة؟</li> <li>هل تعرض أو تفصح الشركة عن وصف خصائص الأصول المستخدمة ؟</li> <li>هل تعرض أو تفصح الشركة مؤشرات الكفاءة (العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملاك ، الخ)؟</li> <li>هل تقدم الشركة أي نسب/ مؤشرات عن الصناعة /النشاط؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن خططها الاستثمارية للسنوات القادمة؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن خططها الاستثمارية بالتفصيل للسنوات القادمة؟</li> </ul>		
	<p>٢-٢ مراجعة السياسات المحاسبية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس ربع سنوي؟</li> <li>هل تناقش الشركة سياساتها المحاسبية؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن المعايير المحاسبية التي تستخدمها؟</li> <li>هل تقدم الشركة حساباتها وفقاً للمعايير المحلية؟</li> <li>هل تقدم الشركة حساباتها وفقاً لأية معايير متعارف عليها دولياً كبديل؟ وهل تنشر الشركة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفق النقدي وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً؟</li> <li>هل تقدم الشركة تسوية لحساباتها المعدة وفقاً للمعايير المحلية لتتوافق مع الطرق المتعارف عليها دولياً؟</li> </ul>		
	<p>٣-٢ تفاصيل السياسات المحاسبية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>هل تفصح الشركة عن طرق تقويم الأصول؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن طريقة استهلاك الأصول الثابتة؟</li> <li>هل تعد الشركة قوائم مالية موحدة؟</li> </ul>		
	<p>٤-٢ الأطراف ذوي العلاقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقديم قائمة بالمنشآت الزميلة التي تمتلك الشركة فيها حصة أقلية؟</li> <li>هل تقدم الشركة معلومات عن هيكل الملكية في الشركات الزميلة؟</li> <li>هل يوجد سجل للعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة؟</li> <li>هل يوجد سجل/قائمة للعمليات مع المجموعات؟</li> </ul>		
	<p>٥-٢ معلومات عن المراجع الخارجي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>هل تفصح الشركة عن اسم المراجع الخارجي؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن تقرير المراجع الخارجي؟</li> </ul>		

الرقم	الموضوع	الاسئلة
		<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تفصح الشركة عن أتعاب المراجع الخارجي؟</li> <li>هل تفصح الشركة عن أتعاب خدمات غير المراجعة المدفوعة للمراجع الخارجي؟</li> </ul>
٣	هيكل مجلس الإدارة والإجراءات	<p>١-٣ هيكل المجلس وتكوينه:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>هل يتم تدوين اسم رئيس للمجلس؟</li> <li>نشر معلومات تفصيلية عن الرئيس بخلاف الاسم؟</li> <li>هل هناك قائمة بأسماء الأعضاء؟</li> <li>نشر معلومات تفصيلية عن الأعضاء؟</li> <li>معلومات عن الوظائف الحالية للأعضاء؟</li> <li>معلومات عن الوظائف السابقة للأعضاء؟</li> <li>الإفصاح عن تاريخ التحاق الأعضاء بالمجلس؟</li> <li>تقسيم الأعضاء إلى تنفيذيين/ غير تنفيذيين؟</li> </ul>
	٢-٣ دور المجلس:	<ul style="list-style-type: none"> <li>تفاصيل عن دور المجلس في الشركة.</li> <li>هل يتم الإفصاح عن قائمة بالمسائل التي تحفظ عليها المجلس؟</li> <li>هل هناك قائمة بلجان المجلس؟</li> <li>مراجعة آخر اجتماع للمجلس (محضر المجلس)؟</li> <li>هل توجد لجنة مراجعة داخلية؟</li> <li>الإفصاح عن أسماء لجنة مراجعة الداخلية؟</li> <li>هل توجد لجنة للمكافآت والتعويضات؟</li> <li>الإفصاح عن أسماء لجنة المكافآت والتعويضات؟</li> <li>هل توجد لجنة للتعيين والترشيحات؟</li> <li>الإفصاح عن أسماء لجنة التعيين والترشيحات؟</li> <li>أية وظائف متعلقة بالمراجعة الداخلية بجانب لجنة المراجعة الداخلية؟</li> <li>هل توجد لجنة لـ الإستراتيجية / الاستئثار / المالية ؟</li> </ul>
	٣-٣ تدريب الأعضاء ومكافأتهم :	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإفصاح عن مدى تقديم تدريب للأعضاء؟</li> <li>الإفصاح عن عدد الأسهم التي يملكها كل عضو؟</li> <li>مناقشة إجراءات قرار تحديد أتعاب الأعضاء؟</li> <li>هل يفصح عن رواتب الأعضاء (بالأرقام)؟</li> <li>الإفصاح عن نوعية رواتب الأعضاء ( نقد ، أسهم ، الخ)؟</li> <li>الإفصاح عن ارتباط المكافآت والراتب بالأداء؟</li> </ul>
	٤-٣ رواتب المديرين وتقويمهم:	



م	الموضوع	نعم	لا
	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ قائمة بأسماء كبار الموظفين (غير الأعضاء في المجلس)؟</li> <li>■ الإفصاح عن الخيارات السابقة للمديرين/كبار الموظفين؟</li> <li>■ الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة لكبار الموظفين؟</li> <li>■ مناقشة إقرار تحديد رواتب كبار الموظفين؟</li> <li>■ عدد كبار الموظفين (غير الأعضاء) الذين يتم الإفصاح عن رواتبهم؟</li> <li>■ نوعية وراتب/مكافآت كبار الموظفين (غير الأعضاء)؟</li> <li>■ ارتباط الرواتب/المكافآت بالأداء؟</li> <li>■ الإفصاح عن تفاصيل عقد الرئيس التنفيذي؟</li> </ul>		
	<p>معلومات القوائم المالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- هل يتم الالتزام بترتيب الحسابات في قائمة المركز المالي؟ *</li> <li>- هل يتم الالتزام بترتيب الحسابات في قائمة الدخل؟ *</li> <li>- هل يتم التقرير عن قائمة التدفقات النقدية؟ *</li> <li>- هل يتم التقرير عن قائمة التغير في حقوق أصحاب رأس المال؟ *</li> <li>- هل يتم تقديم تفصيلات للحسابات المجمعة في قائمة المركز المالي؟ *</li> <li>- هل يتم تقديم تفصيلات للحسابات المجمعة في قائمة الدخل؟ *</li> <li>- هل يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول التي يتم تقييمها بالتكلفة؟ *</li> <li>- هل يتم الإفصاح أساس التكلفة للأصول التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة؟ *</li> <li>- هل يتم تقديم تقييم للمخاطر المرتبطة بالأصول والخصوم؟ *</li> </ul>		

\* بنود إضافية على مؤشر Standard & Poors الأصلي

ملحق (٢) أسماء شركات العينة

م	اسم الشركة
١	الشركة الكيميائية
٢	شركة الكابلات
٣	شركة صافولا
٤	شركة نادك
٥	شركة المنتجات الغذائية
٦	شركة النقل البحري
٧	شركة مبرد
٨	شركة التصنيع الوطنية
٩	شركة سابكو
١٠	المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي
١١	سابك
١٢	الاتصالات السعودية
١٣	موبايلي
١٤	شركة اميانتيت
١٥	شركة الخزف السعودية
١٦	شركة فيبكو
١٧	شركة زجاج
١٨	شركة الجبس الأهلية
١٩	شركة المراعي
٢٠	شركة اسمنت اليمامة
٢١	شركة اسمنت العربية
٢٢	أسمنت السعودية
٢٣	أسمنت القصيم